LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/07/2012

الإفراج عن جلطي بعد تدخل أوبري و الصبار

علمت «أخبار اليوم» من مصادر من داخل حزب النهج الديمقراطي أنه تم الإفراج عن جمال جلطي، وذلك بعد تدخل كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى اتصال أجرته مارتين أوبري زعيمة الحزب الاشتراكي الفرنسي مع السفارة المغربية بباريس.

وكان الجلطي قد اعتقل بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، مساء أول أمس الثلاثاء، وذلك بعد أن كان يعتزم المشاركة في المؤتمر الوطني الثالث للنهج الديموقراطي الذي سينظم أيام 13-14-15 يوليوز الجاري بالدار البيضاء.

ويشغل جلطي، الذي لم يزر المغرب منذ 17 سنة ويعد أحد نشطاء اليسار والنهج الديموقراطي بفرنسا بالإضافة إلى اهتماماته البحثية في علم الاجتماع، مساعد عمدة مدينة ليل الفرنسية مارتين أوبري، الكاتبة العام للحزب الاشتراكي الفرنسي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحيل ملف المعطل ياسين مهيلي على وزارة الرميد

■ مصطفى بنسليمان ■

أحال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نهاية الأسبوع الماضي، على مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، ملف المعطّل ياسين المهيلي، والذي كان قد دخل إلى السجن المدني بأسفي معافى وخرج منه معاقا. وتأتي إحالة الملف على وزير العدل كخطوة قد تؤشر على إحالة الملف على النيابة العامة للشروع في محاكمة بعض من يتهمهم مهيلي بتعذيبه، وعلى رأسهم الرئيس السابق لمصلحة الشرطة القضائية بأسفي، والذي كان قد نقل قبل أسابيع صوب مدينة مراكش بشكل مفاجئ دون تكليفه بأية مهمة تذكر.

كما تأتي هذه الخطوة مباشرة بعد الانتهاء من إنجاز تقرير طبي كان البروفيسور هشام بنعبيش، رئيس معهد الطب الشرعي ابن رشد، قد أشرف على إنجازه وبأمر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان منتصف شهر ماي الماضي، بمستشفى محمد الخامس بأسفي، حيث أكدت الفحوصات الطبية الأولية أن ياسين المهيلي مصاب بالشلل وفقدان للنطق، وأكتشفت حالته بعد الإفراج عنه على خلفية الحكم الاستئنافي الجنائي والذي كان قد قضى بتحويل الحكم الابتدائي الصادر في حقه من سنتين حبسا نافذا إلى سنتين موقوفة التنفيذ، على خلفية أحداث إحراق المقاطعة والكوميسارية بأسفي.

وأكدت الفحوصات المعمقة التي خضع لها ياسين بواسطة السكانير، أن التدهور الصحي الخطير البارز على وضعيته الصحية هو نتيجة معاملات قاسية وعنف كبير تعرض له الضحية بمصلحة الشرطة القضائية بأسفي، مباشرة بعد اعتقاله على خلفية أحداث 1 غشت 2011. وكشفت الفحوصات أن ياسين تعرض لإصابة خطيرة في العمود الفقري تتطلب إجراء عملية مستعجلة، في حين أن استعادة ياسين لتوازنه النفسي والنطق السليم يبقى مرتبطا بمدى تخلصه من الهواجس والكوابيس الناجمة عما تعرض له خلال الأيام الحالكة بالسجن، والتي مازالت لم تغادر مخيلته، ومازال عاجزا عن إغماض جفنيه بشكل سليم.

وكان عدد من معارف الشاب ياسين المهيلي قد أصيبوا بصدمة كبيرة وهم يستقبلونه ببوابة السجن المدني بأسفي، إثر الإفراج عنه، حيث لا علاقة له بالشاب الذي كان يرسم على وجهه ابتسامة كبيرة، ويتمتع بفصاحة في النطق، قبل أن يتحول إلى جسد بالكاد أصبح قادرا على خطو خطوة مستعينا بعكازه، وازداد وقع الصدمة على مستقبليه بعد أن اكتشفوا أنه فقد نطقه السليم، حيث أصبح ينطق مفردات متثاقلة يعجز المرء عن فك طلاسمها.

لم يكن الحديث إلى ياسين بالأمر الهين، فقد كان مضطرا إلى الاستعانة بقلم وورقة من أجل تدوين ما كان يريد تبليغه إلى الرأي العام من خلال «أخبار اليوم»، والتي كانت قد التقته سابقا، في لحظات بدا فيه منهكا وغير قادر على التأقلم مع وضع صحي متدهور، مما جعله يجهش بالبكاء مرات عدة، مسترجعا صور ما قال إنها اعتداءات مشينة وتعذيب وحشي تعرض له داخل بناية مصلحة الشرطة القضائية بأسفي ساعات بعد اعتقاله، إذ لم ينس ياسين كيف أمر الرئيس السابق لمصلحة الشرطة القضائية مساعديه بإنزال سروالي.. حيث أحضروا عصا مدببة من رأسها ووضعوا عليها قطعة من كيس بلاستيكي، وهموا بإدخالها في دبري بعد أن رفضت التوقيع على محضر مزيف»، يقول ياسين والدموع تملأ عينيه، مؤكدا في الوقت ذاته أن التعذيب والضرب المبرح الذي تعرض له جعله يعجز عن التحرك بشكل سليم، وثم تقديمه أمام الوكيل العام للملك حافي القدمين، ووجه تعلوه آثار الضرب المبرح الذي تعرض له من أجل إرغامه على التوقيع على محضر يضم اعترافات مزيفة، على حد تعبيره.

باحثون، حقوقيون وجمعويون يناقشون:

ماذا ينتظر المغاربة من المجلس الاستشاري لحقوق الأسرة والطفل؟

من أشغال اللقاء تصوير: أ. العراقي

توصيات ورشة «المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة : انتظارات المجتمع»

- المطالبة بتعجيل أجرأة وتفعيل المادة 169 من الدستور المتعلقة بالمجلس الإستشاري للأسرة والطفولة .
- الإقرار بتعدد أشكال البنية الأسرية .
- نهج المقاربة العلمية التي تعتمد على نتائج الدراسات والأبحاث في مختلف حقول العلوم الإنسانية ، لرصد مظاهر الإختلالات وعناصر الهشاشة والعمل على معالجتها .
- تجاوز التوتر بين العلمي والمقدس
- التأكيد على حقوق الأسرة لتمكينها من القيام بوظائفها التربوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية .
- اعتماد المقاربة التشاركية ومبدأ التعددية اعتمادا على معيار الكفاءة والخبرة : الجمعيات المهتمة بقضايا الأسرة والطفولة ، الخبراء ، المؤسسات المنتخبة، النقابات، القطاع الخاص.
- ضمان استقلالية المجلس والتأكيد على انفتاحه وتعاونه مع مختلف المؤسسات الدستورية والمدنية.
- تمكين المجلس من صلاحيات واسعة وموارد بشرية مؤهلة ، وموارد مالية قارة.
- بلورة تصور واضح ودقيق للمجلس ، يحدد الأهداف والهيكلة والمكونات والمهام وعلى رأسها اقتراح القوانين والمشاركة في وضع السياسات العمومية ذات الصلة بالأسرة والطفولة وتتبع تنفيذها .
- الإشتغال على المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بموازاة مع هيأة المناصفة ومناهضة إلتمييز ومجلسي الشباب والجالية .
- اعتماد نظام الحكامة بنهج التنظيم الموقفي المرتكز على معيار الكفاءة والشفافية .
- مراجعة مقتضيات مدونة الأسرة والقوانين الخاصة بالحماية الاجتماعية والقوانين الوطنية الأخرى وملاءمتها مع بنود الدستور المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفولة .
- حماية الطفلات القاصرات من الزواج المبكر وضمان حقهن في التربية والتعليم.
- حماية حقوق الأسرة المهاجرة .
- مطالبة وسائل الإعلام بالمواكبة الفاعلة قصد توسيع النقاش وإنضاجه.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ما هي الغاية من إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل الذي نص عليه الدستور الجديد، وما هي طبيعته وأية فلسفة ستتحكم في توجهاته؟ ما هي مهامه ، وما هي مكوناته، وما هي بنياته ومصادر تمويله؟ ما هو المشروع المجتمعي المستقبلي الذي سينشأ من أجله؟ والأهم ما هي انتظارات الأسرة المغربية باصنافها المتعددة منه ؟ أسئلة الراهن المغربي، ارتأت السادة خديجة اليملاحي أن تطرحها للنقاش والتحليل من خلال ندوة حول «المجلس الاستشاري للأسرة والطفل: انتظارات مجتمع» مساهمة من جمعية ملتقى الأسرة بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال بالرباط في إغناء النقاش حول سبل النهوض بالأسرة المغربية ، التي تقول خديجة اليملاحي، إنها قد أضحت تواجه تحديات كبيرة وحقيقية ومشاكل معقدة ليس أقلها الفقر والأمية والهشاشة وتراجع القيم والعنف، جراء التغييرات الجوهرية التي لحقت ببنية الأسرة وأدوارها في المجتمع والعلاقات بين مكوناتها، وكل ذلك بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المتسارعة في ظل العولمة والاقتصاد الحر. وضع يؤجج انتشار آفة الأمية وخاصة وسط النساء في العالم القروي، بالإضافة إلى الحرمان من الحماية الاجتماعية والإقصاء الاقتصادي الذي يطال بالدرجة الأولى النساء والشباب، وصعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية والسكن اللائق، ناهيك عن الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الطفولة خاصة في مجالي التربية والصحة، إضافة للإشكالات الكبرى المرتبطة بإقرار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والأسئلة الجوهرية المتعلقة بالسياسات العمومية وتقييمها واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ومناهضة الفوارق الاجتماعية والمجالية والتمييز بين الجنسين وسؤال الحكامة.

إشكالات وضعتها جمعية ملتقى الأسرة أمام مجموعة من الحقوقيين والجمعويين، من خلال جلستين ومائدة تركيبية ساهم في تسييرها وتاطيرها علميا، الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدارالبيضاء، و الأستاذ عبد الله الخياري، كلية علوم التربية بالرباط حيث ضمت رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالقنيطرة ذ.عبد القادر ازريع، وذة. ازهور الحر رئيسة الجمعية المغربية لمساندة الأسرة، و ذة. نعيمة بنواكريم عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والأساتذة محمد مورو وعبد الفتاح الزين ومحمد لمعامري، في إطار هذه الورشة التي احتضنتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. وافتتحت بكلمة جمعية ملتقى الأسرة المغربية، تلتها كلمة الأستاذ عبد القادر ازريع، الذي استهل مداخلته بتقديم الإعتذار عن عدم تمكن الأستاذ الصبار من الحضور ، واوضح أنه في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تم التوصل إلى مجموعة من الخلاصات حول هذا الموضوع لتركز على إثراء النقاش حول مختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، بما فيها إعمال الدستور الجديد، الذي جاء بأشياء جديدة ، سواء على مستوى الهيئات الوطنية أوالاستشارية.

يجب أن نفكر ، يقول ازريع، في هذا القانون الذي سيهيكل علاقة هذا المجلس مع الحكومة والبرلمان، وذلك من خلال تقرير سيوضع أمام البرلمان بغرفتيه للمصادقة في إطار التجربة البرلمانية المغربية الجيدة.

المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، يقول ازريع، سيتكلف بالمتابعة ورصد الاختلالات التي تعيق تطور الأسرة المغربية ، التي مرت بتحولات وتغيرات وهذا التغير لابد أن يكون حاضرا في هذا القانون الخاص بالأسرة، ويبقى أن سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية ، معناه أن تشتغل هذه المؤسسة الاستشارية وفق الاتفاقيات الدولية وأن ترصد إلى أي حد سيطبق البرلمان المغربي قانون الأسرة .وشدد ازريع على ضرورة اهتمام المجلس الاستشاري لحقوق الأسرة والطفل وبالأطفال والطفلات في وضعية إعاقة ، لأن هذا أساسي ومهم في الحفاظ على استمرار الأسرة ، فالعديد من الأسر تتشتت لعدم قبول الأب والأم للطفل المعاق.

قدمت الأستاذة زهور الحر، بعد ذلك ، عرضا ، وقفت فيه على ما شهدته المجتمعات الحديثة من تغيرات كبرى وتحولات عميقة ومتسارعة اثرت على الأسرة تاثيرا بالغا. هذه التحولات خارجة عن إرادة الأفراد وعن وعيهم الشخصي، لأنها تفاعلات بنيوية لها علاقة جدلية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي أفرزت صراعا بين عدد من المتقابلات، بين العلم والدين، بين الأصالة والمعاصرة، بين الذات والحداثة، بين الخصوصية والكونية، وهو ماشكل ازمة في القيم داخل الأسر نتيجة هذه التحولات. فمن حيث البنية تحولت الأسرة من الأسرة الممتدة التي كانت تتعايش فيها ثلاثة أجيال إلى أسرة نووية، ومن حيث الأدوار تم تبادلها واحيانا قلبها ، ومن حيث العلاقات داخلها عرفت الأسرة توترات وانفلاتات وعنفا في التعامل بمظاهره المادية والمعنوية نتيجة الإغراق في الفردانية والذاتية بدل التضامن والتماسك والتكافل الاجتماعي. وفي حالات اخرى استقالت الأسرة من مهامها وتخلى الوالدان عن القيام بمسؤوليتهما تجاه الأبناء أو مسؤولية الأبناء تجاه والديهم ، مما ادى إلى تفكك عائلي وحدوث نزيف بين العديد من الأسر وتنامي ظواهر سلبية في المجتمع، وهو ماجعل الأسرة تواجه تحديات عديدة في ظل عالم يتحول وعولمة اكتسحت الحياة بثورة تكنولوجية رقمية ووسائل اتصال حديثة وطريق سيار للمعلومات، هذه التطورات كلها جعلت الواقع المعيش متقدما عن القوانين والأنظمة، والهوة عميقة بين ماهو معاش على أرض الواقع وبين ماهو مقنن في التشريعات والتنظيمات ، والسؤال المطروح: كيف يمكن مسايرة هذه التحولات والمتغيرات بالتشريعات و التنظيمات المناسبة على كل المستويات اقتصاديا واجتماعيا وحقوقيا في ظل غياب آليات ذات دينامية متحركة تعمل من اجل تطوير مؤسسة الأسرة وقضايا الطفولة والمرأة...؟ ولإيجاد مقاربات وحلول استشهدت الأستاذة زهور الحر بالنموذج القطري في هذا المجال ، الذي استطاع المجلس الاستشاري للأسرة والطفل فيه ، خلق توازن اجتماعي.

هذا التوازن، الذي يرى محمد لمعامري ، أنه لن يتحقق إلا من خلال ضمان الحماية الاجتماعية للأسرة المغربية، وذلك بسن سياسة ضريبية عادلة وإقرار سياسة عائلية مندمجة وسياسات عمومية ذات ابعاد اجتماعية وفق مقاربة حقوقية تمكن الأسرة من كل حقوقها . ينتظر من المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة أن ينكب على وضع صيغ لصون ودعم كيان الأسرة وتقوية دورها في عملية التنمية ، بالحفاظ على الأمومة والطفولة والعناية بالشيخوخة وتعزيز مكانة المرأة والرجل في صيرورة النسق الأسري والمجتمعي ومدهما بالدعم اللازم لتحقيق التوازن المرغوب بين مهامهما الأسرية والمهنية، ومساندتهما اجتماعيا واقتصاديا، إذا كان أحدهما معيلا للأسرة.

اما الأستاذة نعيمة بنو واكريم، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، فقد اشارت إلى أن

> « يجب أن تكون للمجلس قوة اعتبارية أو صبغة استشارية ، كما يجب فتح حوار وطني يخلق توافقا اجتماعيا وأن تكون الفلسفة التي يرتكز عليها الدستور مرجعيتها حقوقية »

الإشكاليات التي طرحت في المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول قراءة نصوص هذا الدستور لم تحسم بعد.. حيث حرص المجلس على لعب دور تنسيقي حسب ما يسمح له به القانون وفق مقاربة حقوقية وتحفيز كل الحقوقيين للتدخل في النقاش العمومي حول إعمال الدستور. اشتغلنا موازاة مع ذلك ، تقول بنو واكريم ، على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي واشتغلنا على دراسة مقارنة للهيئات الشبيبية بين 11 دولة في جميع القارات واستانسنا بمجموعة من الدراسات والتجارب لبلورة سند مرجعي من حيث هيكلة هذا المجلس ، كان لابد من الاستئناس بنص الدستور 169 وتحديد الدور الذي ينص عليه الدستور ويؤطره من خلال المادة 32 . هذه النصوص تطرح تحديات في فهم الغاية من هذا المجلس ، فالفصل 32 يعرف الأسرة على أساس شرعي ويحد مجال تدخلها في نمط معين . في الفقرة الثانية يتحدث عن ما سماه بحقوق الطفل خارج الوضعية العائلية ، يجب البحث هنا عن مخارج لكي يساهم المجلس للنهوض بحقوق الجماعات والنهوض بالمجتمع ، التحدي المطروح هو هل هذا النص يتكلم عن الأسرة كمكون وكيان ثانوي أم أن النص ياخذ بعين الاعتبار المكونات التي تشكل الأسرة؟ يجب أن يكون هناك نص دستوري واضح قائم على مقاربة حقوقية ، بما يضمن الحقوق والكرامة وبدون تمييز.

التحدي الآخر هو عن اية أسرة نتحدث ، إذا اعتمدنا المعطى السوسيولوجي وتطور الأسرة المغربية ، فلا يمكن تغييرها بقرار ، وجدنا انه يصعب تطويع الأسرة لكي تكون وفق نموذج معين. هناك تدهور الفئات الهشة وتقلص خدمات الدولة للأسر ومشكل العائل الوحيد، وخاصة الأسرة التي تكون على راسها امراة. المعاقون ،المسنون،الذين لا يتوفرون على آليات لتدبير الشيخوخة بما يصون كرامتهم.

يجب ان ننفق على قراءة الدستور وأن يكون النقاش مستقلا عن الزمن السياسي ، لم نحسم في المجلس الوطني لحقوق الإنسان في السيناريو المعتمد. وضعنا مقاربات للاستئناس ولم نحسم في نموذج محدد .

يجب أن تكون للمجلس قوة اعتبارية أو صبغة استشارية ، كما يجب فتح حوار وطني يخلق توافقا اجتماعيا وأن تكون الفلسفة التي يرتكز عليها الدستور مرجعيتها حقوقية . ينبغي أن تشتغل السياسات العمومية والبرامج بمقاربة الدمج وتقليص الفوارق والمساواة.

ذ.عبد الفتاح الزين، أستاذ بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط، فضل أن يطرح الإشكالية من زاويتها العميقة متسائلا ، ماذا قدمنا للأسرة المغربية ونحن على بعد 100 سنة من الحماية ؟ هناك انتقال سياسي مازلنا نعيش تبعاته. هناك اجتهاد في طي صفحة الماضي ، تقرير الخمسينية ، دستور جديد في إطار الربيع العربي ،المصادقة على المواثيق الدولية ...هناك جيل جديد من الحقوق، لكن بالموازاة مع ذلك ، لم يحدث تطور في الأسرة المغربية . لابد من الإشارة إلى الضعف الكبير الذي يعرفه المغرب في مجال السوسيولوجيا وفي العلوم السياسية . يجب أن نفرق بين الأسرة الإحصائية والسوسيولوجية الأسرة تتضمن مجموعة من العناصر البنيوية .

على المستوى المادي، الأسرة المغربية عرفت تغيرات بدءا من اختيار الشريك ، المدرسة لابد أن تنتج قيما خارج الأسرة ، لهذا كانت الأسر بالأمس لا ترغب في أن يتعلم ابناؤها في المدارس لكي لا يخرجوا عن طوعها. تطور الوعي عند الأسر وأصبح ينتج أفكارا أخرى .كان المغاربة يقولون «اللي فاتك بليلة فاتك بحيلة» اليوم العولمة عكست هذا المفهوم ، أصبح أولادنا يتفوقون علينا كثيرا في عالم المعلوميات . تقلص عدد أفراد الأسرة وبرز تطور تكنولوجي رهيب في كل مناحي الحياة ،تعدد القنوات التلفزية، تطور نظام القيم الطبقة الوسطى أصبحت تتقلص وهي التي تعتبر (الميزان) لكل مجتمع .برزت التناقضات الاجتماعية بشكل واضح واختفى السلم الاجتماعي.انتقلنا من الصراع الطبقي إلى الفوضى الطبقية و برزت تناقضات اجتماعية غريبة «ماباقش شي واحد تيموت بالجوع، ولكن كثر الانتحار والضرب، القتل، الحريق.. بصفة عامة السؤال الذي أجده جديرا بالطرح هو: إلى اية أسرة نتجه ؟ يجب أن نقوم بتشخيص الوضع الأسري بالمغرب ، هو السبيل الوحيد للوصول إلى مجتمع ديمقراطي.

أما الأستاذ محمد مورو، الباحث بكلية علوم التربية بالرباط وعضو الجمعية، فشملت مداخلته تصورا حول عمل المجلس استنادا إلى مقاربات ودراسات نظرية، إذ يرى أنه على المجلس أن يحدد الإطار الذي سيعمل فيه بدقة ووضوح، لأن تحديد المفاهيم يعتبر مسالة حيوية لتوصيف مهام المنظمات. وإذا كان مفهوم الطفل لا يثير مشاكل كبيرة لوجود معايير دولية ووطنية متعارف عليها كالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، فإن تعريف الأسرة خلافا لذلك، يتطلب قدرا من التوضيح لاختلاف الرؤى والأعراف والمعتقدات و الغايات. كما يرى أن على المجلس أن يشتغل على ما يريده الناس وليس على ما يراد له أن يريدوه، وهذا يعني إعادة النظر فيما يسمى بالهندسة الاجتماعية التي يجري التسويق لها حاليا من طرف التكنوقراط، لأن هذه البضاعة لا تستقيم مع مضمون الحكامة الجيدة ومبدأ المشاركة، وحرصا على تجنب السقوط في الشعبوية والتدافع السياسي، فإن ما يريده الناس تعبر عنه منظمات المجتمع المدني المنظم في إطار الديمقراطية التشاركية. كما ينتظر من المجلس أن يكون له تصور واضح فيما يخص التوترات التي يمكن أن تحدث بين الديني والدنيوي، المقدس والعلماني، العلمي والغيبي، لأننا نعتقد أن مهمة المجلس ليست هي أن يسوق الناس إلى الجنة أو النار قسرا ، بقدر ما هي مهمة دنيوية تروم تحسين نوعية حياة الناس في مجتمع متسامح وديمقراطي ومنفتح على الغير.

نهاية أشغال الورشة شهدت مداخلات ونقاشات احجت النقاش واغنته، صبت كلها في ضرورة فتح نقاش وطني كبير حول طبيعة وأهداف المجلس الاستشاري للأسرة والطفل، تشارك فيه جميع أطياف المجتمع المغربي وتلوياته حتى يستجيب لانتظارات المغاربة . واختتمت الورشة بإصدار توصيات .

بعد أن اتهمت أسرته أمن آسفي بالتسبب له في الإعاقة

مجلس اليازمي يطلب من الرميد التحقيق في «تعذيب» الناشط ياسين لمهيلي

آسفي
المهدي الكراوي

راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وزير العدل، مصطفى الرميد، بشأن فتح تحقيق في ظروف وملابسات التعذيب، الذي يقر الناشط ياسين لمهيلي بأنه تعرض له على يد عناصر من الشرطة القضائية في مدينة آسفي إثر اعتقاله خلال أحداث فاتح غشت الماضي.

وقال مصدر مسؤول في المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المجلس راسل فعلا وزير العدل لفتح تحقيق في احتمال تعرض ياسين لمهيلي للتعذيب المفضي إلى الإعاقة على يد قوات الأمن لحظة اعتقاله وخضوعه للتحقيق في قضية ما بات يعرف بـ«أحداث فاتح غشت 2011»، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان زار ياسين لمهيلي لحظة الإفراج عنه واطلع عن قرب على إعاقته واستمع بإمعان إلى إفاداته وشهاداته على ما تعرض له في مقر الشرطة القضائية في مدينة آسفي.

وفي سياق متصل، كشفت معطيات رسمية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس تكفل، مؤخرا، بإجراء عملية جراحية للناشط ياسين لمهيلي، وقالت مصادر مقربة من ياسين لمهيلي إن العملية كللت بالنجاح، وأنه استرجع بعضا من عافيته، حيث سجل تحسن كبير وملحوظ على مشيته ونطقه الذي فقده بعد خروجه من السجن، وأن استرجاعه لكافة قدراته الجسدية والعقلية أصبح أكثر من وارد بعد هذه العملية الجراحية، حسب المصدر ذاته.

وكانت عائلة ياسين لمهيلي وحركة 20 فبراير في آسفي تتهمان رجال الأمن في آسفي بتعذيبه داخل مقر ولاية الأمن، مشيرة إلى أن ياسين لمهيلي كان يتمتع بصحة جيدة لحظة اعتقاله والتحقيق معه، قبل أن يتعرض لأبشع أنواع التعذيب لدفعه إلى الاعتراف بتهم واهية، وهو التعذيب الذي استمر لساعات بصور أكثر شدة انتهت بإجبار لمهيلي على التوقيع على محاضر اعتراف تحت الإكراه، حيث تسبب له هذا التعذيب في شبه شلل نصفي وعدم القدرة على المشي والنطق السليم.

Modèle type pour les appels d'offres ouverts locaux

Publication locale pour Appel d'Offres Fournitures

Acquisition de logiciel et d'équipements informatiques destinés au CNDH et à l'Université Mohamed V à Agdal Rabat - Maroc

EuropeAid/131635/D/SUP/MA

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) envisage d'attribuer un marché de fournitures pour l'acquisition au profit du CNDH et de l'Université Mohamed V à Agdal Rabat de logiciel et d'équipements informatiques, financé par le Programme d'accompagnement aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'histoire et de mémoire (IER 2) de l'Union Européenne

Le dossier d'appel d'offres peut être obtenu à l'adresse suivante:

Conseil national des droits de l'Homme, Section d'Appui au Programme IER 2
Rue Beyrouth, Immeuble Es Saada Porte n° 4, 5ème étage. Code Postal 10 000 Rabat et sera publié sur les sites Internet suivants:

- ✓ https://webgate.ec.europa.eu/europeaid/online-services/index.cfm?do=publi.welcome et
- ✓ http://www.cndh.org.ma/?lang=fr

La date limite de remise des offres est fixée à 10 Heures le vendredi 21 septembre 2012.

Des informations supplémentaires éventuelles ou des éclaircissements/questions au dossier d'appel d'offres seront publiés sur le site d'EuropeAid :

- ✓ https://webgate.ec.europa.eu/europeaid/online-services/index.cfm?do=publi.welcome et
- ✓ http://www.cndh.org.ma/?lang=fr

مؤتمر النهج الديمقراطي: حضور دولي واسع، و الإفراج عن أحد المؤتمرين بعد تدخل خارجي

بعدما تم اعتقال عضو في حزب النهج الديمقراطي بمطار محمد الخامس مباشرة بعد عودته من فرنسا، تدخلت زعيمة الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم، من أجل إطلاق صراحه.

كشف مصدر مطلع حسب ما أوردت جريدة المساء في عددها الصادر يوم الخميس 12 يوليوز أن "مارتين أوربي" زعيمة الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم، تدخلت يوم الثلاثاء الماضي من أجل إطلاق سراح عضو بالنهج الديمقراطي، جمال جلطي، الذي أوقف بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، وأكد المصدر ذاته أن "أوبري" اتصلت بالسفارة المغربية بباريس من أجل حث السلطات المغربية على إطلاق سراح جلطي، الذي يعد من مساعدي عمدة مدينة "ليل"، حيث تم إطلاق سراحه بعد أزيد من ساعتين من التوقيف.

و أضافت نفس اليومية أن الإفراج عن منسق النهج الديمقراطي بـــ"ليل"، تم كذلك بفضل الجهود التي قام بها محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الذين ربطوا اتصالات بوزارة الداخلية من أجل الإفراج عن قيادي النهج الديمقراطي.

وأشار مصدر الجريدة إلى أن شرطة مطار محمد الخامس أوقفت الجلطي مباشرة بعد مروره أمام شرطة الحدود بسبب مذكرة بحث وطنية صادرة في حقه قبل 17 سنة، مضيفا أن الشرطة أوقفته لمدة تزيد عن الساعتين، قبل أن تفرج عنه بعد صدور تعليمات من جهات عليا بإخلاء سبيله.

جمال جلطي، حضر خصيصا للمشاركة في المؤتمر الثالث لحزب النهج الديمقراطي الذي من المرتقب أن يعرف مشاركة تنظيمات ماركسية و يسارية عالمية، ومن بينها:

الحزب الشيوعي الجنوب افريقي، و الحزب الجزائري من اجل الديمقراطية والاشتراكية، و الحزب الشيوعي الالماني، و حزب العمل البلجيكي، و الحزب الشيوعي الشيلي، و الحزب الشيوعي البوليفي، و الحزب الشيوعي الكولومبي، و الحزب الكوبي، و الحزب التقدمي للعمال القبرصي، و الحزب الشيوعي الدانماركي، و الحزب الشيوعي الفرنسي، و الحزب الشيوعي اليوناني، و الحزب الشيوعي الايطالي، و حزب اعادة البناء الشيوعي الايطالي، و الحزب الشيوعي النرويجي، و الحزب الشيوعي الجديد الهولندي، و الحزب الشيوعي الفنزويلي، و الحزب الشيوعي السويدي، و الحزب الشيوعي الفيتنامي، و الحزب الجديد المناهض للإمبريالية الفرنسي، حزب العمل التركي، و حزب العمال الشيوعي التونسي، و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وقفة حقوقية لتنسيقية عائلات المعتقلين المغاربة في العراق

عبد الصمد المومني

أعلنت تنسيقية عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق أنها قررت تنظم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان غدا الخميس على الساعة 12 بعد الزوال.

وجاءت هذه التطورات بسبب "المعاناة التي يعانيها إخواننا المعتقلون في السجون العراقية وأمام تجاهل السلطات المغربية في إيجاد حل لهذه القضية، وأيضا، بعد عدة مراسلات للمسؤولين ووعود"، حسب ما جاء في بلاغ توصل موقع "إسلام مغربي" بنسخة منه.

وكانت آخر هذه الوعود إرسال لجنة حقوقية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسفارة المغربية في عمان لزيارة السجناء المغاربة في العراق قدمت طلب للقاء الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار بتاريخ 21 مارس الماضي، من أجل عقد لقاء مع عبد العزيز البقالي، بصفته "منسق تنسيقية عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق"، وفعلا، وعد المجلس بـــ"عقد اللقاء" لكن ذلك لم يتم حتى حدود تحرير هذه الكلمات.

جدير بالذكر، أن الوقفة ستنظم بالتنسيق مع منتدى الكرامة، المقرب من حزب العدالة والتنمية، بحكم أن رئيسه هو عبد العالي حامي الدين، العضو في الأمانة العامة للحزب.

عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة بالعراق تناشد السلطات التدخل قبل فوات الأوان

علي الشتوكي ــ هبة بريس تعلن تنسيقية عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق الى الرأي العام المغربي والحقوقي وإلى وسائل الاعلام على إثر المعاناة التي يعانيها المعتقلون المغاربة في السجون العراقية وأمام تجاهل السلطات الرسمية في إيجاد حل لهذه القضية وبعد عدة مراسلات للمسؤولين ومجموعة من الوعود والتي كان آخرها إرسال لجنة حقوقية من المجلس الوطني لحقوق الانسان والسفارة المغربية في عمان لزيارة السجناء المغاربة في العراق.وبعدما صرح عبد العزيز البقالي المنسق العام للتنسيقية أنه قدم طلبا للقاء الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان السيد محمد الصبار بتاريخ21/3/2012 للحديث معه عن اللجنة التي أوكل لها زيارة المعتقلين المغاربة في العراق لكن من دون جدوى، قررت التنسيقية بتنسيق مع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان تنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الخميس 12/7/2012 على الساعة 12 بعد الزوال. الصورة : بعض عائلات المعتقلين المغاربة بالعراق

Projection de «Ana L'Hay…7 histoires et demie»

Jeudi 12 Juillet 2012

«Ana L'Hay…7 histoires et demie» est l'intitulé d'un film documentaire projeté en avant-première, mardi soir au cinéma ABC, à Casablanca, à l'initiative de l'Association Casamémoire.
Réalisé par Chedwane Bensalmia et Hadhoumi, ce documentaire évoque les années de plomb, notamment au quartier Mohammadi connu pour sa richesse artistique, mais qui abritait aussi un commissariat ayant connu les plus horribles crimes contre les opposants du système.
La réalisation de ce film s'inscrit dans le cadre du projet de réparation communautaire, recommandé par l'Instance équité et réconciliation (IER) et supervisé par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Ce programme concerne onze différentes régions du Maroc.

Débat jeudi à l'Institut Royal de Police à Kenitra sur le rôle de la sécurité dans la consolidation des droits de l'Homme

Rabat, 11 juil. 2012 -(MAP)- La Direction générale de la sureté nationale (DGSN) organise jeudi à Kénitra une journée d'étude sur "le rôle de la sécurité dans la consolidation et la protection des droits de l'Homme".

Cette rencontre, qui aura lieu à l'Institut royal de police, s'inscrit dans le cadre des actions menées par ce corps de la police nationale dans le but de s'ouvrir sur son environnement social et académique, et consolider son approche de communication avec les différents partenaires et intervenants intéressés par le domaine de la sécurité, indique un communiqué de la DGSN.

La journée s'assigne pour objectif la mise en relief des efforts déployés par les institutions nationales, dont les services de sécurité, dans le domaine de la protection des droits de l'Homme et la sauvegarde des libertés individuelles et collectives, conformément aux Hautes Instructions de SM Le Roi Mohammed VI qui ne cesse d'insister, dans plusieurs de Ses Discours, sur le respect des droits de l'Homme et de réaffirmer l'engagement du Royaume à préserver ces valeurs universelles.

Cette rencontre réunira des personnalités représentant des institutions gouvernementales concernées par la question des droits de l'Homme, telles que le Conseil national des droits de l'Homme, l'institution du Médiateur, l'Instance centrale de prévention de la corruption, l'Institut royal de la culture amazighe, en plus d'acteurs associatifs, d'académiciens et des parties intéressées par la gouvernance sécuritaire et des droits de l'Homme.

الدورة الرابعة للجامعة المواطنة بكلية الآداب أكدال

المصدر: | 11 يوليو 2012 | مجتمع | لا توجد تعليقات

تنظم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط ـــ أكدال، ومركز العمل الثقافي الجامعي من أجل المواطنة، بتعاون مع الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج، الدورة الثالثة ل»الجامعة المواطنة الرباط – أكدال»، وذلك في الفترة ما بين 6 إلى17 يوليوز الجاري. وذكر بلاغ للمنظمين، توصلت «الصباح» بنسخة منه، أن برنامج هذه الدورة سيتمحور حول موضوع «المغرب، تنوعٌ ملتزم مع المستقبل». وأضاف نص البلاغ أن هذه الدورة ستعرف مشاركة أكثر من من 60 طالبا مغربيا من أبناء الجالية المغربية المقيمة في عدد من بقاع العالم، مثل الجزائر، وفرنسا، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وفلسطين، وإسبانيا
، وإيطاليا، وكندا، والسنغال، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا، وهولندا وأستراليا. وأكد البلاغ ذاته أن هؤلاء الطلبة سيخضعون لتأطير يشرف عليه أساتذة جامعيون وطلبة ينتمون إلى مختلف شعب كليات جامعة محمد الخامس–أكدال.وأشار إلى أن برنامج هذه الدورة يتميز ب»غنى وتنوع مواضيعه وأنشطته وكذلك أهدافه»، موضحا أن ذلك «يشمل العديد من الورشات في الثقافة والسياسة والاقتصاد والمرأة وحقوق الإنسان، علاوة على موضوع الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه مغاربة العالم في التنمية وتعزيز الديمقراطية بالمغرب، والدفاع عن قضاياه الكبرى في أرض المهجر».وأبرز أن هذه الورشات ستكون تحت إشراف وتأطير أساتذة وخبراء وفنانين من قبيل فاطمة الزهراء طموح، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، والرئيسة السابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، ومولاي الحسن الحفيظي العلوي، أستاذ جامعي لمادة التاريخ، ورئيس فريق حزب التقدم والاشتراكية بمجلس النواب رشيد ركبان، والممثل إدريس الروخ، والخبير الاقتصادي عبد الجليل الزنجاري. إلى ذلك قال عبد الحكيم الرويضي، المكلف بالاتصال في مبادرة الجامعة المواطنة إنها (الجامعة) «تهدف إلى فتح فضاء للحوار الفعال بين الطلبة المشاركين، حول قضايا تخص اهتماماتهم، وذلك بغض النظر عن اختلافهم وتعددهم». وأضاف في تصريح ل»الصباح»، «وهي تمثل كذلك الفضاء الأنسب من أجل التحسيس بأهمية الانخراط الاجتماعي، والثقافي، والسياسي الذي ينبني على التفكير والإبداع الديمقراطي» في قضايا المجتمع.واستطرد يقول «إن الفن والثقافة والفكر والتشارك والإنصات واللغة، هي عناصر حاضرة في الجامعة المواطنة الرباط–أكدال، مبرزا أنها «لا تقتصر فقط على الفكر بمعناه التقليدي، بل تشمل أيضا نموذجا أخلاقيا للمعرفة والالتزام واحتواء التعدد الثقافي باعتباره تراثا كونيا».م . أ